دور القطاع الصناعي في دعم تنافسية الاقتصاديات العربية

دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية

The role of the industrial sector in supporting the competitiveness of Arab economies

A comparative study between Algeria and Saudi Arabia

حميدة رابح	بيوض محمد العيد
أستاذ محاضر "ب"	أستاذ محاضر "ب"
جامعة سطيف 1، الجزائر	جامعة سطيف 1، الجزائر
rabeh12t@hotmail.com	mohamedlaidbayoud@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018-08-12 تاريخ قبول النشر: 2018-11-17

الملخص:

تطرقت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في دعم تنافسية الاقتصادين الجزائري والسعودي من خلال مقارنة مؤهلات الاقتصادين في مجال الاستثمار الصناعي؛ ووضعهما ضمن مؤشرات التنافسية الصناعية؛ إضافة إلى عرض ملامح بيئة عمل التجمعات الصناعية في كلا الاقتصادين؛ والاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية المستقطبة؛ وصولا إلى وضعية التجارة الخارجية للقطاع الصناعي الجزائري والسعودي.

رغم وجود بعض المؤشرات الصناعية الايجابية على الاقتصاد السعودي، ورغم توفر الإمكانيات الطبيعية والصناعية لدى كلا الاقتصادين، خلصت الدراسة إلى ضعف أداء القطاع الصناعي في دعم تنافسية هذين الاقتصادين مما انعكس في ضعف مساهمته في التجارة الخارجية؛ واستقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية؛ وتأخر تقييم الاقتصادين ضمن مؤشرات التنافسية العالمية.

الكلمات المفتاحية: تنافسية، القطاع الصناعي، الاستثمار التجمعات، التجارة الخارجية.

Abstract:

This study examined the role played by the industrial sector in supporting the competitiveness of the Algerian and Saudi economies by comparing the qualifications of the two economies in the field of industrial investment; also their positions within the indicators of industrial competitiveness; In addition to presenting the features of the business environment of industrial clusters in both economies; And domestic and foreign investment attracted; arriving to the status of foreign trade of the Algerian and Saudi industrial sector.

Despite the existence of some positive industrial indicators on the Saudi economy, and despite the availability of natural and industrial potential of both economies; The study concluded that the performance of the industrial sector was weak in supporting the competitiveness of these two economies, which was reflected in the weakness of its contribution to foreign trade; Attracting foreign investments; and lowing the assessment of the two economies in the world competitiveness indicators.

Key Words : competitiveness, industrial sector, investment, clusters, foreign trade.

JEL Classification:

تمهيد:

تسعى الدول العربية إلى دعم نمو وأداء اقتصاداتها بما ينصب في خانة تعزيز تنافسيتها بالاعتماد على جملة الخيارات الذاتية المتاحة. خصوصا في ظل المستوى التنموي الذي تقبع فيه والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها لاسيما وأنها لا تعتبر وجهة جذابة للتدفقات والمشاريع الاستثمارية الأجنبية ولا تظفر بحصة كبيرة منها مقارنة باقتصاديات ذات هيكل اقتصادي مشابه.

لذلك، تعتمد الدول العربية على القطاعات الاقتصادية التي تحوز فيها على ميزة تنافسية أو إمكانيات مالية مادية بشرية أو حتى جغرافية تؤهلها للعب دور الداعم للتنافسية الاقتصادية على غرار: قطاع الصناعات الاستخراجية لما تزخر به هذه الدول من موارد باطنية هائلة؛ قطاع الخدمات وخاصة من خلال قطاعي السياحة والتجارة. إلا أن الرهان الحقيقي للدول العربية يتمثل في قدرتها على تعظيم الاستفادة من الوفورات التي يمكن أن يحققها قطاع الصناعة ببلورة القدرات التصنيعية وتجسيد مناخ الأعمال الملائم.

من خلال ما سبق تبرز إشكالية هذا البحث والمتمثلة في استقصاء الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع الصناعة في دعم تنافسية الاقتصاديات العربية. وللإجابة على إشكالية هذا البحث، سيتم إجراء دراسة مقارنة بين اقتصاديين عربيين هما: الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي، من خلال النقاط الآتية:

- مؤهلات الاقتصادين الجزائري والسعودي في مجال الاستثمار الصناعي ومكانة الصناعتين الجزائرية والسعودية في بعض مؤشرات التنافسية الصناعية؛
- بيئة عمل التجمعات الصناعية في الجزائر والسعودية؛
- الاستثمارات الصناعية المحلية واستقطاب الاستثمارات الصناعية الأجنبية في الجزائر والسعودية؛
- التجارة الخارجية للقطاع الصناعي في الجزائر والسعودية.

أولا: مؤهلات الاقتصادين الجزائري والسعودي في مجال الاستثمار الصناعي ومكانة الصناعة الجزائرية والسعودية في بعض مؤشرات التنافسية الصناعية

الملاحِظُ للمنتجات الصناعية في كل من الجزائر والسعودية يجدها تعتمد في معظمها على الموارد الطبيعية وخاصة الصناعات الاستخراجية كما تعتمد الصناعات التحويلية فيها على الغاز الطبيعي والمشتقات النفطية والمتوفرة بأسعار تنافسية في البلدين ما يمكنهما من تحويل هذه الميزة النسبية إلى مزايا تنافسية، لذا سيتم أولا الوقوف على مؤهلات الاقتصادين الجزائري والسعودي في مجال الاستثمار الصناعي ومكانة الصناعة الجزائرية والسعودية في بعض مؤشرات التنافسية الصناعية.

1. تقييم مقارن لمؤهلات الاقتصادين الجزائري والسعودي في مجال الاستثمار الصناعي

تمتلك الجزائر والسعودية عديد الميزات والخصائص التي تؤهلهما لتحسين أداء قطاعيهما واستثماراتهما في المجال الصناعي. ولعل أبرزها حجم السوق المحلية والقرب الجغرافي من الأسواق الإستراتيجية، وتوافر عديد فرص الاستثمار في القطاع الصناعي بكل فروعه إلا أنهما تواجهان مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تسهم بشكل كبير في كبح أدائهما الصناعي. ويمكن ذكر بعض الميزات التي يتيحها كل من الاقتصاد الجزائري والسعودي كالآتي[1]:

1.1.طبيعة الموارد البشرية: تعد تكلفة العامل الجزائري منخفضة مقارنة بالعامل السعودي وباقي الدول العربية، حيث يبين الجدول الموالي الفروق الواضحة في متوسط الأجر الشهري في القطاع الخاص في كل من الجزائر والسعودية لمجموعة من الوظائف التي تتراوح بين 2,5 إلى 4 أضعاف.

الجدول رقم 01: متوسط الأجر الشهري في القطاع الخاص في كل من الجزائر والسعودية

الصفة	إطار/مدير		عون تحكم		عون تنفيذ	
	الجزائر	**السعودية**	**الجزائر**	**السعودية**	**الجزائر**	**السعودية**
متوسط الراتب الشهري بالدولار	632,83	2100,5	324,05	1588	229,47	573,86

Source : Office National des Statistiques (ONS), **Salaires nets moyens mensuels et rapports à la moyenne par section en 2013**, disponible sur le site: http://www.ons.dz.

وزارة العمل السعودية، **النشرية الإحصائية السنوية للسنة المالية 2015**.

كما أن الأجر الأدنى المضمون في الجزائر يقدر بـ 163,6 دولار[2] بينما يصل في السعودية إلى 800 دولار. وهو ما يبين توفر اليد العاملة المؤهلة والرخيصة في الجزائر مقارنة بالسعودية التي تعاني من العاملة الوافدة، وهي الأفضلية التي يمكن استخدامها في تحسين تنافسية القطاع الصناعي.

2.1. حجم السوق: يضم السوق الجزائري أزيد من 40 مليون نسمة مقارنة بالسوق السعودي الذي يضم 31 مليون نسمة بمتوسط دخل فردي سنوي جزائري يتراوح بين 3 و9 ألاف دولار، مقارنة بمتوسط دخل فردي سنوي سعودي يتراوح بين 9 و45 ألف دولار**.

بالإضافة إلى هذا تمتلك كل من الجزائر والسعودية موقعين جغرافيين متميزين، إذ أن السوق الجزائري يمكن أن يشكل نقطة انطلاق نحو أسواق أخرى نتيجة قربه الجغرافي من دول الجنوب الأوروبي ودول إفريقية جنوب الصحراء وبوابة إفريقيا ككل. كما أن الموقع المتميز للسوق السعودي المتوسط لدول الخليج والمطل على البحر الأحمر والمسيطر على العديد من المنافذ البحرية الهامة جعل منها قوة ومركز اقتصادي كبير في منطقة الخليج والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا.

3.1. وفرة الموارد الطبيعية: يمثل ثراء الدولتين بمختلف الموارد الطبيعية وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي عاملا مهما للقطاع الصناعي للبلدين لاسيما عند توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي، كما تتوفر الجزائر والسعودية على أنواع عديدة من المعادن حيث تتباين احتياطات الدولتين من مورد لآخر كما يوضحه الجدول أدناه، لكن يبقى أغلبها غير مستغل نتيجة نقص التكنولوجيا وندرة التجهيزات المرتبطة بالإمكانيات المالية.

الجدول رقم 02: أهم المواد الأولية التي تزخر بها الجزائر والسعودية

نوع المعدن	الجزائر		السعودية
	الاحتياطي المؤكد	الإمكانيات المحتلمة	الاحتياطي المؤكد
الحديد (مليار طن)	3,5	5	333,8 مليون طن
فوسفات (مليار طن)	1,6	2,5	693,3 مليون طن
رصاص/ زنك (مليار طن)	1,6	4	1,5
زئبق (طن)	37000	50000	-
الذهب (طن)	110	200	330
يورانيوم (طن)	26000	30000	6 % احتياطي عالمي
الملح (مليار طن)	1	2	-
كبريت أكسيد الباريوم (مليون طن)	9,5	16	-
بنتونيت (مليون طن)	14,3	27	30
النحاس (مليون طن)	-	-	99
الألمنيوم (مليون طن)	-	-	801,43
الكاولين (مليون طن)	-	-	389,37
المغنيزيوم (مليون طن)	-	-	12-8
التيتانيوم (مليون طن)	-	-	195

Source: **Les mines en Algérie**, disponible sur le site: http://www.dree.org/algérie.

شركة التعدين العربية السعودية، **التقرير السنوي 2016** : 64-65.

Mineral resources of Saudi Arabia, ministry of energy, **Industry and mineral resources deputy ministry for mineral resources**, 2016.

4.1. القرب الجغرافي من الأسواق الإستراتيجية: تمتلك كل من الجزائر والسعودية موقعا استراتيجيا متميزا. حيث تعد الجزائر من الناحية الجغرافية واجهة للقطب الثلاثي المكون من أوروبا، إفريقيا والدول العربية كما تعد السعودية قلب خطوط التجارة العالمية ومنصة لوجستية تتوسط 3 قارات وتحيط بها أكثر المعابر المائية أهمية وهو ما يمثل ميزة تمكنهما من تنمية فرصهما الاستثمارية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما الموجهة للتصدير، وفيما يلي عرض لأهم مقومات نظم النقل في البلدين.

الجدول رقم 03: أهم مقومات نظم النقل في الجزائر والسعودية

أهم مقومات نظم النقل	الجزائر	السعودية
الشريط الساحلي (كلم)	1644	2.640
السكك الحديدية (كلم)	10515	1418
الطرق المعبدة (كلم)	112.696	66.000
الموانئ	11	9
المطارات	35 منها 13 دوليا	219 منها 14 دوليا

المصدر: إحصائيات مختلفة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر ووزارة النقل بالمملكة العربية السعودية.

2. تقييم مقارن لمكانة الصناعة الجزائرية والسعودية في بعض مؤشرات التنافسية الصناعية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لتحديد الاتجاه العام لتنافسيتها، وتعتبر مؤشرات معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة والميزة النسبية. التركز والتنوع السلعيين والقيمة المضافة، أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية.

1.2. مؤشر تنافسية المنتجات الصناعية

يمكن معرفة مدى تنافسية المنتجات الصناعية في كل من الجزائر والسعودية باستخدام مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA).

1.1.2. مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة: يمكن الوصول إلى مدى تنافسية المنتجات الصناعية في كل من الجزائر والسعودية باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج، وإذا كان المؤشر موجب فإنه يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج، وفيما يلي جدول يبين تنافسية بعض المنتجات الصناعية في كل من الجزائر والسعودية.

الجدول رقم 04: التنافسية في بعض المنتجات الصناعية في كل من الجزائر والسعودية (2013–2014)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة*			
	الجزائر		السعودية	
	2013	2014	2013	2014
زيوت وشحوم	- 99,3	- 99,9	- 54,7	- 66,8
كيمياويات عضوية	- 77,6	- 44,9	71,6	79,7
منتجات صيدلانية	- 99,7	- 99,9	- 84,9	- 88,8
كيماويات غير عضوية	22,6	46,9	29,4	26,9
منتجات بلاستيكية	- 99,3	- 99,6	66,9	71,5
أسمدة	- 61,2	28,1	83,9	92,5
الورق	- 97,6	- 98,8	- 27,2	- 39,2
منتجات المطاط	- 97,7	- 99,9	- 93,8	- 98
منتجات جلدية	- 100	- 99,8	- 97,8	- 99,3
ملابس	- 100	- 99	- 83,5	- 91
منتجات نسيجية	- 100	- 100	- 79	- 94,5
منتجات إسمنتية	- 91,1	- 91,9	- 43,2	- 69,2
منتجات حديدية	- 98,7	- 99,4	- 77,9	- 85,6
منتجات ألمنيوم	- 100	- 99,9	- 38,5	- 22,7
أجهزة إلكترونية	- 99,9	- 99,8	- 83,6	- 93,1

***((الصادرات–الواردات)/(الصادرات+الواردات))×100.**

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** العدد 36، أبو ظبي، 2016 459.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن السعودية بقيت تتميز بتنافسية في أربع منتجات صناعية بين سنتي 2013-2014– بينما الجزائر تتميز بتنافسية في منتجين فقط من مجموع 15 منتج لسنة 2014 بعدما كانت تتميز بتنافسية في منتج وحيد لسنة 2013 فرغم وجود منتجات الزيوت والشحوم والمطاط المرتبطة بالمشتقات النفطية إلا أن الدولتين لا تملكان فيهما ميزة تنافسية وكذلك المنتجات الحديدية والإسمنتية رغم توافر الخامات الأولية بالدولتين، كما أن الجزائر خسرت ميزة تنافسية في المنتجات النسيجية والجلدية التي كانت إلى وقت قريب أحد الفاعلين في هذه الصناعات على الأقل في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

2.1.2. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA): بالإضافة إلى المؤشر السابق، يمكن استخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) للدلالة على إمكانية وجود تنافسية لسلعة معينة أو فرع نشاط معين. ويستخدم هذا المؤشر لتبيان

توجه الدول للتخصص في تجارة سلعة معينة والتي لها فيها ميزة نسبية خاصة بعوامل الإنتاج، ويمكن حسابه لبلد ما لمجموعة منتجات أو فرع نشاط كالتالي:

$$RCA_{IJ} = \frac{\text{صادرات المنتج I للبلد J / الصادرات الكلية للبلد J}}{\text{صادرات العالم للمنتج I / الصادرات العالمية الكلية}}$$

إذا كان $RCA_{IJ} > 1$ فإن البلد J يملك ميزة تنافسية ظاهرة للمنتج I.

بالاعتماد على إحصائيات مرصد التعقيد الاقتصادي[4] (OEC) لسنة 2014، نجد أن الجزائر تتمتع بمزايا نسبية ظاهرة في 17 منتجا فقط) منها 10 منتجات يتم تصديرها موزعة على فرعي المنتجات المعدنية والمنتجات الكيماوية من أصل 21 فرعا صناعيا، بينما نجد السعودية تتمتع بمزايا نسبية ظاهرة في 81 منتجا موزعة على 5 فروع صناعية يتم تصدير 23 منتجا منها، أما بقية المنتجات فتحصلت الدولتين على قيم متدنية جدّا في تنافسيتها ولم تتجاوز القيمة 1 وعليه يمكن الحكم على عدم مقدرة الصناعة الجزائرية على المنافسة في كثير من المنتجات وهذا مردّه بساطة الصناعة التحويلية وارتكازها على كثافة العمالة، وتتميز بسلعها النمطية متوسطة الجودة، ضعف الابتكار والتجديد وقيمتها المضافة متدنية مقارنة بالدول الصناعية.

2.2. مؤشري التركز والتنوع السلعي للصادرات الصناعية

1.2.2. مؤشر التركز السلعي للصادرات الصناعية: ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الصناعية الوطنية، وتتراوح قيمة مؤشر التركز السلعي بين 0-1 يرمز 1 إلى تركز تام للصادرات الصناعية الوطنية، ويحسب وفق الطريقة التالية:

$$\mathbf{Hi} = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^{n}(xij/Xi)^2} - \sqrt{1/n}}{1-\sqrt{1/n}}$$

حيث **Hi**: قيمة مؤشر التركز السلعي للمنتج i: Xi: قيمة الصادرات أو الواردات للبلد j للمنتج i: n: العدد الأقصى للاقتصاديات الفردية في الفترة 2005-2015.

الجدول رقم 05: مؤشر التركز السلعي للصادرات الصناعية في كل من الجزائر والسعودية

السنوات	2005	2015
عدد المنتجات المصدرة في الجزائر	108	91
عدد المنتجات المصدرة في السعودية	248	247
قيمة المؤشر في الجزائر	0,588	0,485
قيمة المؤشر في السعودية	0,743	0,529

Source: UNCTAD, **Handbook of statistics,** United Nations, 2016, p 90, p 94.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر التركز السلعي للصادرات الصناعية لم يتجاوز الواحد في كل من الجزائر والسعودية، وأحسن قيمة سجلت في الجزائر كانت في 2005 بمعدل 0,588 لتنخفض إلى 0,485 سنة 2015.

كذلك بالنسبة للسعودية التي انخفض فيها المعدل من 0,743 سنة 2005 إلى 0,529 سنة 2015 رغم ارتفاع عدد المنتجات المصدرة في السعودية للضعف مقارنة بالجزائر وعليه يمكن القول أن درجة تركز صادرات الصناعات في كل من الجزائر والسعودية لا تزال منخفضة، فالصادرات الصناعية للدولتين تتسم بمحدودية أسواقهما وتوجههما الجغرافي (جلّها نحو دول صناعية بعينها دون الدول النامية) كما أن نموهما لا يتماش مع نمو التجارة الدولية، فظاهرة التركيز على تصدير عدد محدود من السلع الأولية ضمن صادرات البلدين يرجع لتخلّف الهياكل الإنتاجية ومحدودية قدرة البلدين على استغلال مواردهما وثرواتهما المتاحة. في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية في الاقتصاد الجزائري واستمرارها لصالح الاقتصاديات المتقدمة.

2.2.2. مؤشر التنوع السلعي للصادرات الصناعية: يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين 0-1- حيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب بالطريقة التالية:

$$\mathbf{Ii} = \sum_{j=1} \left| s_{ij}^{1} - s_{ij}^{0} \right| /2$$

حيث: **Ii**: قيمة مؤشر التنوع السلعي للمنتج i؛

s_{ij}^{1} **:** حصة المنتج i للبلد j بالنسبة لإجمالي التجارة من المنتج i للسنة 2005؛

s_{ij}^{0} **:** حصة المنتج i للبلد j بالنسبة لإجمالي التجارة من المنتج i للسنة 2015؛

الجدول رقم 06: مؤشر التنوع السلعي للصادرات الصناعية في كل من الجزائر والسعودية

السنوات	2005	2015
عدد المنتجات المصدرة في الجزائر	108	91
عدد المنتجات المصدرة في السعودية	248	247
قيمة المؤشر في الجزائر	0,812	0,783
قيمة المؤشر في السعودية	0,809	0,757

Source: UNCTAD, **Handbook of statistics**, United Nations, 2016, p 90, p 94.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر التنوع السلعي هو الآخر لم يتجاوز الواحد الصحيح في كل من الجزائر والسعودية، مع تسجيل تقارب كبير في المعدل بينهما سنة 2005 وتباعد طفيف في المعدل بينهما سنة 2015 لصالح الجزائر، أما الاتجاه العام للمؤشر فهو في انخفاض مستمر ، وعليه يمكن القول أنه بالرغم من تقدم الجزائر على السعودية فإنها تبقى من بين أقل الاقتصاديات تنوعا في البلدان العربية، فتنويع الصادرات الجزائرية عموما يعاني من الاختناقات الهيكلية الناجمة عن مجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك القاعدة الصناعية القديمة ضعف المحتوى التكنولوجي وندرة السلع الرأسمالية.

3.2. مؤشر القيمة المضافة الصناعية MVA: بلغت نسبة مساهمة الجزائر في القيمة المضافة الصناعية في العالم 0,08% سنة 2005 لتنخفض إلى 0,06% سنة 2016. ويرجع ذلك إلى المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الصناعي

الجزائري بشكل عام، في المقابل بلغت نسبة مساهمة السعودية في القيمة المضافة الصناعية في العالم 0,39% سنة 2005 لترتفع إلى 0,47 % سنة 2016. ويرجع ذلك إلى التحسن الذي يشهد القطاع الصناعي في الآونة الأخيرة بصورة عامة.

أما مقارنة بالدول النامية والصناعية الناشئة فقد بلغت نسبة مساهمة الجزائر 0.3% سنة 2005 لتنخفض إلى 0,19% سنة 2016. بينما ساهمت السعودية بنسبة 1,55% سنة 2005 لتنخفض إلى 1,34 % سنة 2016. وبذلك فالجزائر والسعودية ليس لهما أثر وينعدم دورهما في القيمة المضافة الصناعية للاقتصاديات الصناعية الناشئة.

الجدول رقم 07: مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة الصناعية في الجزائر والسعودية

البيان	الجزائر	السعودية
%مساهمة الصناعة التحويلية في ن.م. إ 2016	% 5	% 12
% المساهمة في MVA في العالم 2005	% 0.08	% 0.39
% المساهمة في MVA في العالم 2016 (متوقعة*)	% 0.06	% 0.47
% المساهمة في MVA في الاقتصاديات النامية والصناعية الناشئة 2005	% 0.3	% 1.55
% المساهمة في MVA في الاقتصاديات النامية والصناعية الناشئة 2016 (متوقعة*)	% 0.19	% 1.34

(النسب محسوبة بالأسعار الثابتة لعام 2010 بالدولار الأمريكي)/ (*التوقعات خاصة بمنظمة اليونيدو).

Source:

http ://www.unido.org/Data1/IndStatBrief/Basic_Information.cfm?print=no&ttype=C1&Country

بعد أن تبين ضعف مساهمة القطاع الصناعي للدولتين في تحقيق القيمة المضافة وانخفاضها من فترة لأخرى، وجب الإطلاع على هيكل القيمة المضافة الصناعية للدولتين والذي تسهم فيه أربع صناعات هي: (المواد الغذائية والمشروبات، المعادن الأساسية، المنتجات المعدنية غير الفلزية، الكيماويات والمنتجات الكيماوية) من إجمالي 22 صناعة بأكثر من 86% بالنسبة للجزائر. بينما تقارب مساهمة بقية الصناعات الأخرى 14,5% وهي: (إعادة التدوير الخشب النسيج الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية). في حين تسهم فيه 3 صناعات هي: (الكيماويات والمنتجات الكيماوية، الفحم، المنتجات النفطية المكررة والوقود النووي، المواد الغذائية والمشروبات) من إجمالي 22 صناعة بأكثر من 61% بالنسبة للسعودية بينما بقية الصناعات الأخرى مساهمتها تقارب 39% بفرعين فقط فوق عتبة 5% وهما: (المنتجات المعدنية غير الفلزية المنتجات المعدنية المصنوعة). أما بقية 17 فرع الأخرى فهي تحت عتبة 5% وهذا يرجع إلى ارتفاع القيمة المضافة الصناعية لتكرير البترول والغاز وصناعة المنتجات المعدنية غير الفلزية وعليه فالتحول الهيكلي في النسيج الصناعي الجزائري لم يغير شيئا حيث لم تتغير الأهمية النسبية المعطاة لتلك الصناعات. وعليه يتضح أن الصادرات السلعية تتركز أساسا في مادة أولية وهي النفط، أما باقي الصادرات الصناعية فهي متدنية.

الجدول رقم 08: الصناعات المساهمة في هيكل القيمة المضافة الصناعية في الجزائر والسعودية سنة 2014

البلد	الجزائر	السعودية
% مساهمة أهم الصناعات في إجمالي MVA	المواد الغذائية والمشروبات 46 %	الكيماويات والمنتجات الكيماوية 27 %
	المعادن الأساسية 17 %	الفحم، المنتجات النفطية المكررة والوقود النووي 24 %
	المنتجات المعدنية غير الفلزية 13 %	المواد الغذائية والمشروبات 10 %
	الكيماويات والمنتجات الكيماوية 10,14 %	–

Source:http://www.unido.org/Data1/IndStatBrief/D_MVA_per_Employee_and_Output_Share_per_Sector.cfm?print=no&ttype=C3&Country=ALG&sortBy=isic&sortDir=&Group=

4.2. مؤشر التنافسية الصناعية: احتلت الجزائر والسعودية مرتبتين متباينتين في آخر تقرير للتنمية الصناعية، والصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدو» لسنة 2016. فالسعودية جاءت في المرتبة 36 من بين 141 دولة بدرجة قدرت بالأوسط العلوي*فيما يخص تنافسية القطاع الصناعي السعودي حيث بقيت محافظة على هذه المرتبة في الفترة 2010-2013[6]. وجاء أداء السعودية في المقاييس الفرعية لمؤشر التنافسية الصناعية متباينا إلى حد كبير، فقد جاء متقدما في بعض المقاييس ودون الإمكانات في البعض الآخر. بينما الجزائر جاءت في المرتبة 87 من بين 141 دولة بدرجة أوسط سفلي حيث تراجعت من المرتبة 82 إلى المرتبة 87 في الفترة 2010-2013[7]. ويرجع ذلك إلى عدم قدرته على تلبية الطلب المحلي من السلع الصناعية المختلفة» وتدني حجم الصادرات الصناعية رغم توفير العديد من الحوافز لتشجيع الصناعات المحلية وحجم الأموال التي رصدت لهذا القطاع. وجاء أداء الجزائر في المقاييس الفرعية لمؤشر التنافسية الصناعية متدهورا إلى حد كبير مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على جل المقاييس حيث جاء حجم مخصصاتها لقطاعاتها الصناعية بعيد تماما عن ما تم إنفاقه مقارنة بالسعودية.

الجدول رقم 09: أداء القطاع الصناعي الجزائري والسعودي في مؤشر التنافسية الصناعية سنة 2013

الدولة	المحاور	المحور الأول		المحور الثاني				المحور الثالث	
	الترتيب	القيمة الصناعية المضافة لكل فرد ($) MVApc	قيمة الصادرات الصناعية لكل فرد ($) MXpc	مساهمة الصناعات متوسطة وعالية التقنية في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي MHVsh (%)	مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي MVAsh (%)	مساهمة الصناعات متوسطة وعالية التقنية في إجمالي الصادرات الصناعية MHXsh (%)	نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات MXsh (%)	التأثير في القيمة المضافة للصناعة العالمية ImWMVA (%)	التأثير في تجارة السلع الصناعية العالمية ImWMT (%)
السعودية	36	2.046	2.429	41,2	11,4	35,6	19,1	0,7	0,6
الجزائر	87	183,1	377,6	27,2	6	0,8	22,4	0,08	0,12

Source: UNIDO, **Industrial development report 2016**, p 205, p 207.

يمكن إرجاع عدم تمتع القطاع الصناعي الجزائري بمزايا تنافسية حقيقية وضعف تنافسيته للأسباب التالية:

- فشل إستراتيجية إحلال الواردات المتبعة؛
- تخبط القطاعين العام والخاص في مشاكلهما دون البحث عن حلول ناجعة، فالأول لم يُحسِّن إمكانياته بسبب مشاكله المتراكمة وضعف جهازه الإنتاجي وتدني جودة منتجاته رغم الجهود المبذولة لإصلاحه، والثاني لم يلعب الدول المنوط به ولم يبحث عن الأسواق الخارجية ما انعكس على محدودية منافسة الصناعة الجزائرية في الأسواق العالمية بسبب الجودة والتكلفة؛
- غياب شركات متخصصة في التسويق وانعدام الدراسات الخاصة بالأسواق الأجنبية؛
- انخفاض المحتوى التكنولوجي في الصادرات الصناعية الجزائري واعتمادها أكثر على كثافة اليد العاملة؛

بناءا على ما سبق تعد تنمية الصادرات غير البترولية أفضل وسيلة لترقية القطاع الصناعي وتنميته ويمكنه تحقيق ذلك عن طريق تنمية روابطه الخلفية والأمامية والعمل على تحديد الصناعات التي يمكن المنافسة فيها عالميا، والتركيز على الصناعات التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية، والعمل على تطويرها عن طريق التوسع الأفقي والرأسي لزيادة قيمتها المضافة.

ثانيا: بيئة عمل التجمعات الصناعية في الجزائر والسعودية

يمكن تقييم بيئة عمل التجمعات الصناعية في في كل من الجزائر والسعودية بالاعتماد على نتائج تقرير التنافسية العالمية الذي أصدره منتدى التنافسية العالمي لسنة 2016، والذي أوضح أن السعودية تحتل المركز 31 عالميا في مؤشر بيئة عمل التجمعات الصناعية من مجموع 138 دولة شملها التصنيف متراجعة بـ 3 مراكز عن تصنيف 2012 بينما احتلت الجزائر المركز 121 عالميا متقدمة بـ 10 مراكز عن تصنيف 2012 حيث جاء ترتيب الدولتين في مجموعة المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر بيئة عمل التجمعات الصناعية على النحو التالي:

1. حجم التوريد المحلي: تحتل السعودية المركز 28 عالميا سنة 2016 متأخرة بـ 8 مراكز عن سنة 2012 بالنسبة لحجم التوريد المحلي وهو ما يدل على وجود عدد كبير من الموردين المحليين مقارنة بالجزائر التي ورغم تقدمها بـ 15 مركز إلا أنها تعتبر بعيدة جدا في هذا المجال؛

2. جودة التوريد المحلي: تحتل السعودية المركز 55 عالميا متراجعة بـ 5 مراكز عن سنة 2012 بالنسبة لجودة المنتجات التي يتم توريدها، وهو ما يعني تراجع الاهتمام بمستوى الجودة في عمليات التوريد رغم ذلك فهي أحسن حالا من الجزائر، التي جاءت ورغم تقدمها بـ 10 مراكز عن سنة 2012 أي المركز 130 سنة 2016 إلا أن ذلك يدل على التدني الكبير للاهتمام بمستوى الجدوى في عمليات التوريد؛

3. حالة التجمعات الصناعية: تحتل السعودية المركز 23 عالميا محافظة على مركزها بين سنتي 2012 و2016 بالنسبة لحالة التجمعات الصناعية وهي من المراتب المتقدمة التي تبوأتها السعودية ضمن جميع المؤشرات الفرعية ما يدل على تطور التجمعات الصناعية الموجودة بها حاليا، بينما الجزائر جاءت في المركز 115 متقدمة بـ 04 مراكز عن سنة 2012، إلا أن ذلك غير كاف وهو ما يعني تدهورا في حالة التجمعات الصناعية؛

4. طبيعة المزايا التنافسية التي تتمتع بها الشركات المحليـة: تحتل السعودية المركز 41 عالميا محافظة كذلك على نفس المركز بين سنتي 2012 و2016، وذلك بالاعتماد على انخفاض تكلفة المواد الخام المحلية، في حين نجد الجزائر ورغم تقدمها الكبير بـ 36 مركزا مقارنة بسنة 2012 ومجيئها في المركز 93 سنة 2016 وهي من أحسن المراكز التي احتلتها الجزائر ضمن جميع المؤشرات الفرعية، إلا أن ذلك لم يشفع للشركات المحلية الجزائرية بالتمتع بمزايا تنافسية، رغم انخفاض تكلفة بعض المواد الأولية الخام المحلية وهذا مرده الاعتماد الكبير للشركات المحلية على المواد الخام المستوردة بالعملة الأجنبية؛

5. مدى اتساع سلاسل القيمة: تحتل السعودية المركز 30 عالميا متراجعة بمركزين فقط عن سنة 2012 وهو ما يعنـي تحسنا في عدم الاعتماد في التصدير على قطاع النفط بشكل كبير وتزايد جهود تنويع هيكل الصادرات في سلاسل القيمة العالمية خاصة ما تعلق ببعض الصناعات التحويلية كصناعة البلاستيك والصناعات المعدنية والكيماوية، بينما الجزائر جاءت في المركز 109 متقدمة بـ 36 مركزا عن سنة 2012، وهو ما يدل على الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية بشكل كبير جدا وفشل جهود تنويع هيكل الصادرات الجزائرية؛

6. تحكم الشركات المحلية في التسويق الدولي: تحتل السعودية المركز 26 عالميا متراجعة بـ 17 مركزا عن سنة 2012، إلا أن السعودية تبقى بهذا المركز مقبولة عالميا. وهو ما يعني سيطرة الشركات المحلية بشكل مقبول على سوق تصدير المنتجات المحلية، في حين جاءت الجزائر في المركز 112 متقدمة بـ 34مركزا عن سنة 2012، وهو ما يدل على عدم التحكم الجيد للشركات الجزائرية في آليات التسويق الدولي لمنتجاتها؛

7. تطور عمليات الإنتاج: تحتل السعودية المركز 32 عالميا متأخرة بمركزين عن سنة 2012، وهو ما يعني تطور الاعتماد على التكنولوجيا في التصنيع المحلي لدى الشركات السعودية، بينما الجزائر تحتل المركز 108 متقدمة بـ 34 مركزا عن سنة 2012 إلا أن ذلك يدل على أن الشركات الجزائرية تعتمد على تكنولوجيا تصنيعية متقادمة خاصة ما تعلق بالقطاع العمومي؛

8. التسويق: تحتل السعودية المركز 52 عالميا متأخرة بـ 20 مركزا عن سنة 2012 وهي من أسوأ التراجعات التي حدثت ضمن جميع المؤشرات الفرعية، وهو ما يدل على درجة وسطية في استخدام الآليات الحديثة في التسويق، في حين جاءت الجزائر في المركز 125 متقدمة بـ 21 مركزا عن سنة 2012 وهو ما يعني عدم الاعتماد الكبير للشركات الجزائرية على الآليات الحديثة في التسويق، وهو ما يفسره أيضا المنافسة الشرسة التي تتعرض لها المنتجات المحلية حتى في الأسواق المحلية من طرف المنتجات الأجنبية؛

9. القدرة على تفويض الصلاحيات: تحتل السعودية المركز 29 عالميا متراجعة بـ 8 مراكز عن سنة 2012 وهو ما يعني سهولة مقبولة جدا ولا بأس بها في تفويض صلاحيات المديرين للمستويات الإدارية الأقل في إتخاذ القرارات الهامة. بينما جاءت الجزائر في المركز 124 ورغم تقدمها بـ 24 مركزا عن سنة 2012، إلا أن ذلك يظهر الغياب الكبير لمفهوم تفويض المسؤوليات من طرف المديرين والمركزية الكبيرة التي يتسم بها تسيير الشركات المحلية.

الجدول رقم 11: تنافسية التجمعات الصناعية في الجزائر والسعودية بين 2012 و 2016

	السعودية			الجزائر		
المؤشرات الفرعية [0-7]	الترتيب عالميا 2012	الترتيب عالميا 2016	الفرق	الترتيب عالميا 2012	الترتيب عالميا 2016	الفرق
حجم التوريد المحلي	15	28	-8	123	108	+ 15
جودة التوريد المحلي	50	55	-5	140	130	+ 10
حالة التجمعات الصناعية	23	23	0	119	115	+ 4
طبيعة المزايا التنافسية	41	41	0	132	93	+ 39
مدى اتساع سلاسل القيمة	28	30	-2	145	109	+ 36
التحكم في التوزيع الدولي	9	26	-17	146	112	+ 34
تطور عمليات الإنتاج	30	32	-2	142	108	+ 34
التسويق	32	52	-20	146	125	+ 21
القدرة على تفويض الصلاحيات	21	29	-8	144	124	+ 20
المؤشر الكلي	148/28	138/31	-3	148/144	138/121	+ 10

Source : World Economic Forum, **Global competitiveness report 2013**, p 102, p 330.
- World Economic Forum, **Global competitiveness report 2016**, p 9 7, p 311.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه فقدان السعودية 3 مراتب عالميا سنة 2016 مقارنة بسنة 2012 بخصوص بيئة عمل التجمعات الصناعية، وهذا راجع لتراجعها في المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الكلي الشيء الذي أثّر على تصنيفها بشكل مباشر. إلا أن السعودية تبقى تحظى بمرتبة متقدمة عربيا ومقبولة عالميا في هذا المجال كما أنها تحظى بدرجات متفاوتة القبول عالميا بالنسبة للمؤشرات الفرعية، وبشكل عام يمكن القول بتوفر بيئة عمل تنافسية للتجمعات الصناعية بشكل خاص رغم التراجع الملحوظ.

بينما تأتي الجزائر في المرتبة 121عالميا رغم تقدمها بـ 10 مراكز عن سنة 2012 نظرا لتراجعها الكبير في جل المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الكلي الذي أثر على تصنيفها بشكل مباشر وبشكل عام يمكن القول بعدم توفر بيئة عمل تنافسية للتجمعات الصناعية وهذا ما أكدته نتائج مؤشرات تقرير منتدى التنافسية العالمية.

ثالثا: الاستثمارات الصناعية المحلية واستقطاب الاستثمارات الصناعية الأجنبية في الجزائر والسعودية

1. الاستثمارات الصناعية المحلية في الجزائر والسعودية: بلغت حصيلة المشاريع الاستثمارية الصناعية المحلية المصرح بها في الجزائر سنة 2016 حوالي 2509 مشروع صناعي محلي بقيمة 1116955 مليون دينار جزائري، ساهمت في خلق 94134 منصب عمل . وهي حصيلة ضعيفة إذا ما قورنت بالنتائج التي حققها الاستثمار الصناعي المحلي في السعودية، حيث ارتفع تعداد المصانع المنتجة بين سنتي 2013 و 2015 من 6471 إلى 6953 مصنعا منتجا .

كما نجحت السعودية في إيجاد حركة صناعية نشطة في مدنها الصناعية من خلال خلق بيئة استثمارية جاذبة مما أسهم في تحقيق جزء مهم من أهداف إستراتيجية التوطين الصناعي في السعودية، حيث ارتفعت عدد الاستثمارات الصناعية التي تم استقطابها في الفترة 2013-2015 من 456 إلى 700 استثمار صناعي بنسبة زيادة وصلت إلى حدود 53%.

2. استقطاب الاستثمارات الصناعية الأجنبية في الجزائر والسعودية: حتى نقف على مدى نجاح الجزائر والسعودية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي، سنتطرق إلى مقارنة حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إليهما ثم توزيعها القطاعي لإبراز حصة القطاعي الصناعي من إجمالي حجم التدفقات الواردة.

الشكل رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والسعودية خلال الفترة 2010–2015 (مليون دولار)

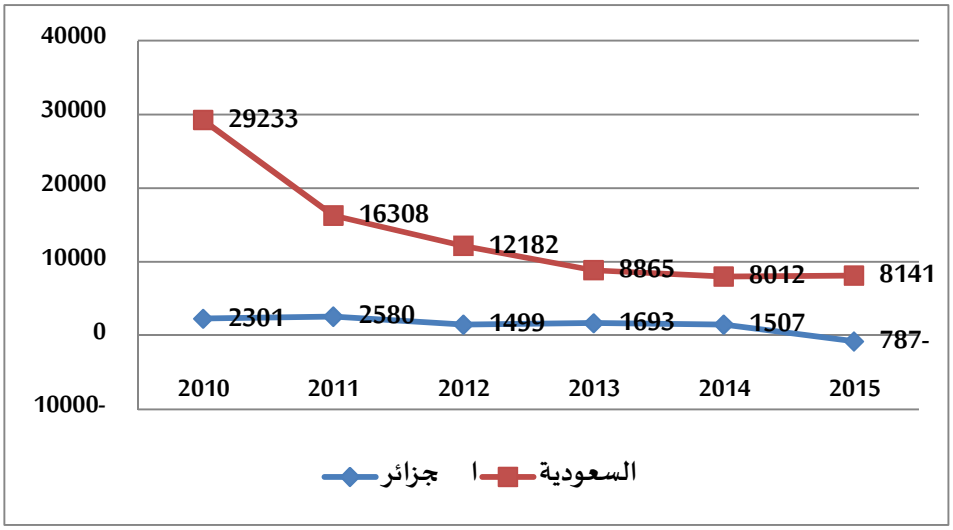

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

UNCTAD, **World investment report 2016**, United Nations, 2016, pp: 196-198.

يتبين من الشكل أعلاه الفرق الشاسع بين حصة الجزائر والسعودية على امتداد فترة المقارنة للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد رغم التراجع المستمر للتدفقات الواردة إلى البلدين خلال هذه الفترة، إلا أن الملاحظ هو استحواذ السعودية على حصة تعادل في المتوسط 07 أضعاف حصة الجزائر طيلة فترة المقارنة، مما يوضح تواضع الحصيلة السنوية للجزائر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها في الفترة 2010-2015 مقارنة بالسعودية. حيث آلت هذه الحصيلة إلى السالب في سنة 2015 والذي يفسر على أنه تفكك وخروج لبعض الاستثمارات الأجنبية المباشر ولم تتجاوز 2500 مليون دولار سوى سنة 2011، أين بلغت 2580 مليون دولار كأحسن حصيلة خلال هذه الفترة. كما تشير الإحصائيات إلى أن السعودية تستحوذ على 18,3% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية، في حين لا تقدر حصيلة الجزائر منها سوى 3,4 % استقطبت الجزائر منها 375 مشروع استثمار أجنبي منها 306 مشروع استثمار عربي خلال سنة 2014 بينما استقطبت السعودية ثلاثة أضعاف حصة الجزائر بـ 1148 مشروع استثمار أجنبي منها 886 مشروع استثمار عربي [1].

إلا أن حصيلة الجزائر تبقى ضئيلة مقارنة بالإمكانيات الطبيعية، المالية والاستثمارية التي تحوزها مقارنة بحصيلة السعودية، التي تبقى مقبولة رغم تراجعها المستمر بالنظر للأوضاع الانكماشية التي يمر بها الاقتصاد السعودي مع انخفاض أسعار النفط وتراجع عوائده. ليبقى التطرق إلى التوزيع القطاعي والحصة التي ظفر بها قطاع الصناعة من هذه الاستثمارات حتى يتضح لنا نصيب قطاع الصناعة التحويلية منها.

الجدول رقم 12: التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة للجزائر والسعودية في الفترة 2003– س2015/1

البلد / القطاع	الجزائر			البلد / القطاع	السعودية		
	عدد المشاريع	التكلفة مليون $	% من المجموع		عدد المشاريع	التكلفة مليون $	% من المجموع
فحم، بترول وغاز	28	19130	28	الكيماويات	52	46769	31
المعادن	21	14371	21	فحم، بترول وغاز	33	38613	25
العقار	19	13343	20	المعادن	29	17151	11
الكيماويات	14	7294	11	العقار	57	15463	10
السياحة والفندقة	12	2678	4	السياحة والفندقة	77	12176	8
البناء والأشغال ع	14	2238	3	تركيب السيارات	18	3412	2
خدمات الأعمال	39	1599	2	البلاستيك	21	2606	2
تركيب السيارات	28	1252	2	تمويل الخدمات	112	1931	1
النسيج	9	997	1	صناعات ميكانيكية	93	1744	1
التخزين والتعليب	3	858	1	البناء والأشغال ع	19	1492	1
قطاعات أخرى	188	4282	6	قطاعات أخرى	673	11730	8
المجموع	375	68040	100	المجموع	1184	153059	100

Source : **Algeria: Inward and Outward FDI**, p 125.
-**Kingdom of Saudi Arabia: Inward and Outward FDI**, p 133.

تتوزع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر والسعودية على كل القطاعات الاقتصادية. بالنسبة للجزائر يتبين تركزها الكبير في قطاع الصناعة التحويلية بفروعه مجتمعة بنسبة تقدر بـ 36% من إجمالي التدفقات الواردة للجزائر؛ ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الطاقة بنسبة 28%, الذي يبقى يسيطر كفرع لوحده على حصيلة الاستثمارات الأجنبية الواردة؛ ويأتي في المرتبة الثالثة قطاعي العقار، البناء والأشغال العمومية بنسبة 23% لما يكتسيانه من أهمية في تطوير البنية التحتية للاقتصاد وتطوير هذا القطاع. مع تسجيل بروز قطاعات ناشئة في الجزائر على غرار قطاع السيارات الذي استقطب عددا من المشاريع والشركات رغم أن نسبته تبقى ضئيلة مبدئيا.

كما تفيد إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI رغم عدم دقتها أن قطاع الصناعة بفرعيه الإستخراجي والتحويلي قد حاز على حصة تقدر بـ 56% من حجم الاستثمارات الواردة في الفترة 2002-2012 بـ 220 مشروع استثماري[11].

أما بالنسبة للسعودية فقطاع الصناعة التحويلية بمختلف فروعه يحوز على نسبة 47% من إجمالي التدفقات الواردة للسعودية؛ ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الطاقة بنسبة 25% الذي فقد هيمنته مع تطور فرع الكيماويات؛ والذي

يسيطر كفرع لوحده على حصيلة الاستثمارات الأجنبية الواردة بنسبة 31 %؛ ويأتي في المرتبة الثالثة قطاعي العقار، السياحة والفندقة بنسبة 18%.

ومنه نستنتج أن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى السعودية تتوجه نحو القطاعات الإستراتيجية والمدرجة في صلب المخططات التنموية الموضوعة من قبل الحكومة السعودية والإستراتيجية الصناعية، بينما في الجزائر لازالت قطاعات الطاقة، العقار والخدمات تهيمن على حصيلة الاستثمارات الواردة للجزائر رغم مساعي تبني إستراتيجية التنويع وإحلال الواردات.

رابعا: التجارة الخارجية للقطاع الصناعي في الجزائر والسعودية

تعتمد الجزائر والسعودية في تجارتهما الخارجية على تصدير المحروقات كمنتوج أساسي، لذلك سيتم التطرق إلى مدى مساهمة القطاع الصناعي للبلدين في دعم التجارة الخارجية وأثره في تنويع الصادرات وتغطية الواردات.

1. مساهمة القطاع الصناعي في صادرات كل من الجزائر والسعودية: تبقى المحروقات أهم مساهم في صادرات الجزائر والسعودية، وتمثل صادرات المحروقات أكثر من 94% من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2016 وهي نسبة مرتفعة جدا رغم الانخفاض الطفيف الذي شهدته في الفترة 2012-2016، مقارنة بالسعودية التي شهدت تراجعا ملحوظا في نسبة صادرات المحروقات إلى 74,2% لنفس السنة مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما يدل على التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات مما أدى إلى نقص في تنوع الصادرات.

الجدول رقم 13: تطور هيكل الصادرات في الجزائر والسعودية للفترة 2012–2016 (مليون دولار)

السنة	الجزائر			السعودية		
	إجمالي الصادرات	الصادرات الصناعية	الصادرات الصناعية	إجمالي الصادرات	الصادرات الصناعية	الصادرات الصناعية
2012	74667	1881	2,51	103573,4	11550,4	11,2
2013	65823	2053	3,11	100248,8	12162.9	12,1
2014	63982	2700	4,22	91279,4	13200.4	14,5
2015	37195	1952	5,24	54280	11123.4	20,5
2016	31449	1697	5,4	48954,4	-	-

المصدر: البنك المركزي الجزائري، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 37 ص 28.

– الهيئة العامة للإحصاء، **إحصاءات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية للفترة 2012–2016.**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر. بقيت ضئيلة جدا ولم تتجاوز 5,4 % في 2016. وهذا راجع لضعف قطاع الصناعة في الجزائر. في حين حققت الصادرات الصناعية السعودية نمواً ملحوظا خلال الفترة 2012-2016 حيث وصلت إلى 20,5% من إجمالي الصادرات بمعدل نمو 9 %.

بالنظر إلى طبيعة الصادرات الصناعية في البلدين نجد أن الصناعات الكيماوية والبلاستيكية التي كان لها السبق في الدخول إلى الأسواق العالمية تستحوذ على نسبة 73.65% من الصادرات السعودية، بينما الصناعات المعدنية

والصناعات الغذائية تسهم بنسب ضعيفة لا تتعدى 9% لكل على حدى، بينما تعتبر المواد نصف المصنعة إحدى أهم صادرات الجزائر بالنسبة للقطاع الصناعي خارج المحروقات بنسبة تقدر 86,32% ثم الصناعات الغذائية بنسبة 12,25% أما التجهيزات الصناعية فلم تتعد 1%.

الجدول رقم 14: مقارنة طبيعة الصادرات الصناعية في الجزائر والسعودية لسنة 2015 (مليون دولار)

السعودية			الجزائر		
القطاع	**2015**	**%**	**القطاع**	**2015**	**%**
المواد الغذائية	967.89	8,7	المواد الغذائية	239	12,25
المنتجات الكيماوية والبلاستيكية	8194,5	73.65	م نصف مصنعة	1685	86,32
المعادن الأساسية ومصنوعاتها	984,53	8.85	تجهيزات فلاحية	-	-
الآلات والأجهزة الكهربائية	254,08	2.30	تجهيزات صناعية	17	0,87
السلع الأخرى	722,4	6.5	سلع استهلاكية	11	0,56
الإجمالي	**11123.4**	**100**	**الإجمالي**	**1952**	**100**

المصدر: البنك المركزي الجزائري، **النشرة الإحصائية الثلاثية** رقم 37 ص 28.

– الهيئة العامة للإحصاء، **إحصاءات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية لسنة .2015**

2. حصيلة القطاع الصناعي من واردات كل من الجزائر والسعودية: يعتبر انحصار وتقلص تركيبة وقيمة الواردات لأي بلد مؤشرا عن عدم التبعية للخارج خاصة في القطاع الصناعي وفي حالة الجزائر والسعودية فإن قيمة الواردات كانت في ارتفاع مستمر ثم تراجعت حصيلتها فقط في سنة 2016 لتراجع عائدات الدولتين من المحروقات بسبب انخفاض أسعار النفط، والجدول الموالي يبين مقارنة لتطور الواردات في الجزائر والسعودية.

الجدول رقم 15: مقارنة تطور الواردات في الجزائر والسعودية للفترة 2012– 2016 (مليون دولار)

السنوات	الجزائر		السعودية	
	إجمالي الواردات	% ص غير البترولية إلى إجمالي الواردات	إجمالي الواردات	% ص غير البترولية إلى إجمالي الواردات
2012	50376	4,06	155193	32,73
2013	54903	3,93	168181	32,10
2014	58330	4,81	173833	33,29
2015	51646	3,98	174675	28,99
2016	46727	3,81	140169	33,71

المصدر: بنك الجزائر **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 37 مارس 2017 ص 28.

– الهيئة العامة للإحصاء، **إحصاءات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية للفترة 2012-2016.**

يتبين من الجدول أن إجمالي الواردات السعودية يزيد عن إجمالي الواردات الجزائرية بثلاثة أضعاف تقريبا، كما أن الملاحظ هو نسبة تغطية الصادرات غير البترولية لإجمالي الواردات السعودية التي وصلت إلى 33,71% سنة 2016 بينما في الجزائر لم تتعد هذه النسبة 3,81 %، وهو ما يبين عجز بقية القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي في تلبية حاجات الجزائر مما يتم استيراده.

وبالنظر إلى طبيعة هيكل الواردات حسب طبيعة المواد المستوردة في البلدين نجدها متقاربة إلى حد بعيد فيما يخص المواد الخام، المواد نصف مصنعة والمواد المصنعة التي تبقى تسيطر على حصيلة الواردات وهو ما يعني الارتباط القوي لصناعة البلدين بالخارج في التزود باحتياجاتها من تكنولوجيا مستوردة، مواد نصف مصنعة وقطع الغيار، مع بقاء الجزائر في استيراد دائم للإضافات البترولية التي لم تستطع التخلي عنها، كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 16: هيكل الواردات حسب طبيعة المواد في الجزائر والسعودية لسنة 2016 (مليون دولار)

طبيعة المواد	الجزائر		السعودية	
	القيمة	%	القيمة	%
محروقات	1292	2,76	-	-
مواد خام	1559	3,34	6319,7	4,5
مواد نصف مصنعة	11482	24,58	33820,5	24,13
مواد مصنعة	32394	69,32	100029,3	71,37
إجمالي الواردات	**46727**	**100**	**140169**	**100**

المصدر: بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 37 مارس 2017 ص 28.

– الهيئة العامة للإحصاء، **إحصاءات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية لسنة 2016**.

بالنظر إلى أهم المنتجات التي استوردها السعودية سنة 2014. نجد أن القطاع الصناعي لازال متأخرا في مجال تلبية الطلب المحلي لبعض المنتجات الصناعية الهامة والتي تمثل نسبة 61 % من إجمالي قيمة أهم 10 منتجات مستوردة.

أما الجزائر وفي ظل غياب إستراتيجية صناعية واضحة المعالم، لم تنجح مختلف الإجراءات (تقليص فاتورة الاستيراد وإحلال المنتجات الأجنبية بمنتجات محلية، فرض رخص الاستيراد، فرض حقوق جمركية على المنتجات الصناعية النهائية المستوردة والتوجه إلى التركيب والتجميع) في الوصول إلى تجسيد سياسات إحلال الواردات وتغطية جزء كبير من حاجيات السوق الجزائري. كما أن القيم المرتفعة للواردات الصناعية تبقى مؤشرا خطيرا على تزايد أزمة التبعية الصناعية للخارج.

خلاصة:

بعد مقارنة مدى مساهمة القطاع الصناعي في دعم تنافسية الاقتصادين الجزائري والسعودي، تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن حصرها في النقاط الآتية:

– تتوفر اليد العاملة المؤهلة والرخيصة في الجزائر مقارنة بالسعودية التي تعاني من العاملة الوافدة، وهي الأفضلية التي يمكن استخدامها في تحسين تنافسية القطاع الصناعي؛

– يمثل ثراء الدولتين بالموارد الطبيعية وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي عاملا مهما لتطوير القطاع الصناعي؛

– درجة تركز صادرات الصناعات في كل من الجزائر والسعودية لا تزال منخفضة، فالصادرات الصناعية للدولتين تتسم بمحدودية أسواقهما وتوجههما الجغرافي (جلّها نحو دول صناعية بعينها دون الدول النامية)؛ كما أن نمو صادرات الصناعات في كل من الجزائر والسعودية لا يتماش مع نمو التجارة الدولية، فظاهرة التركيز على تصدير عدد محدود من السلع الأولية ضمن صادرات البلدين يرجع لتخلّف الهياكل الإنتاجية ومحدودية قدرة البلدين على استغلال مواردهما وثرواتهما المتاحة؛

– على الرغم من تقدم الجزائر على السعودية من حيث التنوع السلعي للصادرات الصناعية، فإنها تبقى من بين أقل الاقتصاديات تنوعا في البلدان العربية، فتنويع الصادرات الجزائرية يعاني من الاختناقات الهيكلية، بما في ذلك القاعدة الصناعية القديمة، ضعف المحتوى التكنولوجي وندرة السلع الرأسمالية؛

– ليس للجزائر ولا السعودية أثر في القيمة المضافة الصناعية للاقتصاديات الصناعية الناشئة، وينعدم دورهما فيها؛

– جاء أداء الجزائر في المقاييس الفرعية لمؤشر التنافسية الصناعية متدهورا إلى حد كبير مقارنة بالسعودية، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث جاء حجم مخصصاتها الصناعية بعيدا تماما عن ما تم إنفاقه مقارنة بالسعودية؛

– تعد تنمية الصادرات غير البترولية أفضل وسيلة لترقية القطاع الصناعي وتنميته عن طريق تنمية روابطه الخلفية والأمامية والعمل على تحديد الصناعات التي يمكن المنافسة فيها عالميا، والتركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية؛

– تشير نتائج تقرير التنافسية العالمية إلى توفر السعودية على بيئة عمل تنافسية للتجمعات وعدم توفرها في الجزائر؛

– تتوجه الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى السعودية نحو القطاعات الإستراتيجية والمدرجة في صلب الإستراتيجية الصناعية، بينما في الجزائر لازالت قطاعات الطاقة، العقار والخدمات تهيمن على حصيلة الاستثمارات الواردة للجزائر رغم مساعي تبني إستراتيجية التنويع وإحلال الواردات.

الإحالات والمراجع:

[1]– تم الاعتماد على قيم مختلف المؤشرات النقدية بالدولار الأمريكي محولة من الدينار والريال وفق متوسط أسعار العملات لسنة 1 2، حيث: 1 دولار = , 11 دج لسنة 1 2= 1 دولار = 5 , ريال لسنة 1 2.

[2]– المديرية العامة للوظيفة العمومية، **المنشور الوزاري المشترك الموقّع بين الوزارة المكلفة بالخدمة العمومية ووزارة المالية تحت رقم 1 الموقع بتاريخ 12 مارس 2014**.

[**]. حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ووفقا لمؤشر مستوى دخل الفرد "حصة الفرد من الناتج المحلي"، صنفت الجزائر ضمن شريحة الدخل المتوسط وهي بذلك تحتل المرتبة السابعة من 1 دولة عربية شملها التقرير بينما جاءت السعودية ضمن شريحة الدخل المرتفع.

– مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (Revealed Comparative Advantage Index(RCA: يعرف كذلك بمؤشر التخصص لبالاصا balassa.

4– مرصد التعقيد الاقتصادي (The Observatory of Economic Complexity (OEC: هو مرصد متخصص يسمح للمستخدمين الباحثين وبسرعة بتكوين سرد مرئي عن البلدان والمنتجات التي تتبادلها. أنشأ 1 2، تم دعمه وتطويره من طرف إتحاد مختبر وسائل الإعلام للبحوث غير الموجهة، متاح على الرابط:

– http://atlas.media.mit.edu/en/

-- Hausmann, Hidalgo et al, **The atlas of Economic Complexity**, mapping paths to prosperity, macro connections , media labo, Revised 2014, p 100, P 290.

[6]- UNIDO, **Industrial development report 2016**, p 199.

[*] تنقسم البلدان، استنادا إلى قيم مؤشر أدائها الصناعي التنافسي إلى خمسة خميسات وتبرزها الألوان : الأعلى،الأوسط العلوي، الأوسط والأوسط السفلي والأسفل.

[7]-UNIDO, **Industrial development report 2016**, p 207.

– حصيلة المشاريع الاستثمارية حسب قطاع الصناعة الفرعي المصرح بها سنة 1 2 على الرابط: www.andi.dz

– وزارة التجارة والصناعة، الإحصائيات العامة للربع الثالث 15 2.

[10]- From:
- **ALGERIA: Inward and Outward FDI**, p. 124.
- **Kingdom of Saudi Arabia: Inward and Outward FDI**, p 132.

[11]– الموقع الرسمي **للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، على الرابط: www.andi.dz